الحزب الديمقراطي الاجتماعي الأردني

معًا نستطيع

ورقة موقف حول

تطوير الإدارة المحليّة في الأردن

تشرين الثاني/اكتوبر 2025

مقدمة

ينطلق الحزب الديمقراطي الاجتماعي الأردني، في رؤيته لتطوير الإدارة المحلية المرتبطة بمشروع التحديث السياسي والاقتصادي، إلى التأكيد على أن هذا التطوير لا يقتصر على تعديل التشريعات وحسب؛ بل لا بد له أن يشمل تحولًا سياسيا وثقافيا ومجتمعيا واقتصاديا يعمّق ممارسة الديمقراطية، ويؤكد قيم العدالة الاجتماعية والتنمية المتوازنة والمشاركة الشعبية، كما يستلزم هذا التحول الحديث عن المسؤوليات والواجبات، وفي مقدمتها مسؤولية الناخب؛ فالتصويت السليم الإيجابي الحر الواعي يمكّن المجالس المحلية من اختيار أعضاء منتخبين بنزاهة، دون الانحياز لأية هويات فرعية، مما يحسّن الأداء والإنتاجية، ويتيح الرقابة الحقيقية، ويعزز شفافية الإدارة المحلية.

تُعد الإدارة المحلية الركيزة الأقرب لحياة المواطنين اليومية، وأداة لترسيخ الثقة بين الدولة والمجتمع؛ وفق جوهر مبدأ اللامركزية، بمفهومها الشامل؛ فالحداثة ليست مجرد هيكل مؤسسي بيروقراطي مركزي، بل إدارة تقدمية للموارد الوطنية تقوم على الشفافية، والتوزيع العادل، وتمكين البلديات والمجالس المحلية بالصلاحيات الواسعة، والموارد اللازمة لتحقيق التنمية المتوازنة لتحسين نوعية الحياة للمواطنين.

ويؤكد الحزب أن التحديث الاقتصادي يشكل عنصرا مكملا للتحديث السياسي، إذ يشجع الاستثمار، ويخلق فرص عمل حقيقية، وينتج أقاليم تنموية متكاملة، وهو ما يجعل الإدارة المحلية الأرض الخصبة لمشروع التحديث السياسي والاقتصادي على حد سواء، بحيث يتحقق تكامل التنمية مع المشاركة الشعبية والمساءلة.

كما يشير الحزب إلى الأهمية القصوى، على أن الوعي الانتخابي الحقيقي لدى المواطن، هو الذي يجعل منه شريكًا فاعلًا في صياغة القرارات المحلية التي تعود على المجتمع بالنفع العام؛ وفق منظومة تحترم المبادئ الثلاثة: قيم المواطنة، وتكافؤ الفرص، وسيادة القانون، ويضمن أن تكون الإدارة المحلية قوة حقيقية لبناء مجتمع عادل ومتوازن وقادر على استثمار الموارد السياسية والاقتصادية لتعزيز التنمية الشاملة.

السياق التاريخي والتشريعي للإدارة المحلية

يعود تاريخ البلديات في بلادنا إلى أواخر القرن التاسع عشر مع تأسيس بلديات إربد والسلط وعمان، لتتوسع تدريجيًا إلى بلدات أخرى مطلع القرن العشرين، حيث عملت هذه البلديات وفق قانون الولايات العثماني، بموجب قرار وزاري صدر في 2 كانون الثاني/يناير 1923 ينص على تطبيق جميع القوانين البلدية العثمانية التي تتعلق بالعاصمة على بلدية عمان. وبقي الوضع كذلك حتى أيار/مايو 1925 عندما أقرت الحكومة قانونا جديدا للبلديات، نشر في جريدة الشرق العربي ، 102 و103 تاريخ 4 و18 أيار/مايو 1925. ونص القانون على أن يتألف المجلس البلدي في العاصمة من سبعة أعضاء منتخبين، ويقومون هم بانتخاب نائب للرئيس من بينهم، أما رئيس المجلس فيعينه رئيس النظار (مسمى رئيس الوزراء آنذاك) ولا يشترط أن يكون من أعضاء المجلس، وتكون مدة المجلس أربع سنوات.

بعد ذلك صدر قانون 1938 الذي عزز إشراف الحكومة وحدد صلاحيات المجالس، ثم جاء دستور 1952 ليؤكد في المادة 121 على تنظيم الشؤون المحلية بقوانين خاصة، وهو ما تجسد في قانون 1955 الذي شكّل إطارًا مرجعيًا لعدة عقود.

شهدت العقود التالية تحولات بارزة، من إنشاء وزارة الشؤون البلدية عام 1965، وإقرار مشاركة المرأة في انتخابات 1982، وإعلان أمانة عمان الكبرى عام 1987، إلى سياسات الدمج التي قلّصت عدد البلديات مطلع الألفية. وأخيراً تم توحيد الهياكل المنتخبة من خلال قانون الإدارة المحلية رقم 22 لسنة 2021.

رؤية الحزب في واقع الإدارة المحلية في الأردن

ما تزال الإدارة المحلية تواجه فجوات هيكلية وتنظيمية تحد من فعاليتها. ويمكن تلخيص أبرز هذه الفجوات على النحو الآتي:

أولاً: السيطرة المركزية من وزارة الإدارة المحلية

ما تزال وزارة الإدارة المحلية تتحكم بقرارات جوهرية تتعلق بعمل البلديات، بدءا من إقرار الموازنات، ومرورا بالموافقة على المشاريع الكبرى، وليس انتهاء بالتعيينات الأساسية. هذا التحكم المركزي يُفرغ مفهوم اللامركزية من مضمونه، ويجعل الإدارة المحلية رهينة

لقرارات لا تُصاغ في سياقها المحلي وخصوصياته، مما يخلق فجوة هائلة بين أولويات المواطنين وما يتم تنفيذه فعلياً.

يرى الحزب أن تجاوز هذه الفجوة يقتضي إعادة تعريف العلاقة بين الحكومة المركزية ممثلة بوزارة الإدارة المحلية، على أساس الشراكة لا الوصاية؛ فالتحديث الحقيقي لا يستلزم إدارة البلديات من المركز، بل تمكينها من إدارة شؤونها بنفسها، عبر منحها صلاحيات أوسع في اتخاذ القرار التنموي والإداري والمالي؛ لتحقيق التنمية المحلية ببعدها الوطني، وتكريس مبدأ تلازم السلطة والمسؤولية الذي يمثل الركيزة الأولى التي قامت عليها هذه الورقة. فحين تُمنح البلديات سلطة حقيقية في التخطيط العمراني، وإدارة مواردها، وتنظيم خدماتها، تصبح مسؤولة أمام ناخبيها مباشرة، لا أمام الوزارة.

هذا التلازم بين الصلاحيات والمساءلة لا يحقق فقط كفاءة أكبر في تقديم الخدمات، بل يسهم أيضاً في تعديل سلوك الناخبين أنفسهم. إذ سيدرك المواطن أن صوته يحدد من سيدير شؤونه اليومية، الأمر الذي يعدل في سلوكه الانتخابي من الانحياز إلى الهويات الفرعية نحو التصويت البرامجي، مع تأكيدنا أن هذا التحول في السلوك الانتخابي لن يحدث سريعا، ولكن بتحققه نكون قد بدأنا فعلا السير على طريق التنمية السياسية الحقيقية.

وعليه، يشير الحزب إلى ضرورة المبادرة بإنشاء اتحاد بلديات ككيان منتخب من البلديات، يعمل على تأطير التعاون بينها بشكل مؤسسي وتشجيعها على العمل والاستثمار المشترك في المشاريع ذات المنفعة العامة المشتركة، وتخصيص الدعم الحكومي لها، ليتولى لاحقا الإشراف الكامل على عمل البلديات في المملكة لتحمل المسؤولية كاملة، وصولاً إلى إلغاء وزارة الإدارة المحلية لانتفاء الحاجة إليها.

ثانياً: غياب التمثيل البرامجي والتنافسي

العملية الانتخابية للمجالس المحلية والبلدية لم تتحول بعد إلى منافسة برامجية واضحة، إذ يطغى عليها تغليب الهويات الفرعية والشخصية، على حساب الخطط التنموية والرؤى السياسية-الاقتصادية. الأمر الذي ينتج مجالس يغيب عنها التنوع الاجتماعي والسياسي، ويُضعف تمثيل فئات النساء والشباب وأصحاب الكفاءات، مع التأكيد أن الاستمرار في النهج التمثيلي القائم يعيد إنتاج الممارسات الانتخابية السلبية التي لن تحقق التقدم.

وهنا يؤكد الحزب الديمقراطي الإجتماعي أن سلوك الناخب بشكل أساسي، هو الضمانة الأساسية للوصول إلى مجالس محلية وبلدية حقيقية ديمقراطية ومنتجة وتخضع للرقابة.

يؤكد الحزب الديمقراطي الاجتماعي أن تحميل الناخب مسؤولية خياراته الانتخابية يُعدّ مدخلاً رئيساً لتصحيح مسار الإدارة المحلية. فعندما يربط المواطن بين صوته وبين مستوى الخدمات المقدمة له، وبين نوعية اختياره وبين كفاءة إدارة الموارد العامة، سيجد نفسه مدفوعاً إلى مراجعة أنماط سلوكه الانتخابي والتخلي تدريجياً عن النزعات الشخصية نحو الهويات الفرعية .

وقد أظهر واقع البلديات نتيجة لهذه الممارسات تدهوراً ملحوظاً ظهرت نتائجه في استطلاع "راصد" (حزيران 2025) حول أداء المجالس البلدية والمحافظات، حيث عبّر نحو 59٪ من المواطنين عن عدم رضاهم عن أداء هذه المجالس، مقابل 10.7٪ فقط وصفوه بالكفاءة. وأكدت الغالبية أن الواسطة والمحسوبية تتحكم بالعمل البلدي وتوزيع المشاريع، فيما رأى 87٪ أن ذلك يضعف الكفاءة ويفقد العدالة. كما بيّن الاستطلاع تدني مستوى الخدمات الأساسية؛ إذ أعرب 56٪ عن عدم رضاهم عن النظافة والطرق والإنارة، وربط 85٪ ضعف الأداء بضعف مؤهلات المنتخبين، في حين أشار أكثر من 80٪ إلى انتشار الفساد الصغير، وانفراد الرؤساء بالقرارات، وتأثير الاعتبارات الجهوية على مسار العمل البلدي.

ثالثاً: ضعف التمويل وتعثر الموارد

تعاني البلديات في الأردن من ضعف مواردها الذاتية واعتمادها شبه الكامل على الدعم الحكومي الذي يرسخ هيمنة وزارة الإدارة المحلية على قراراتها. ويعود هذا الضعف، أيضا، إلى إخفاق في تحصيل الإيرادات المحلية نتيجة ضغوط انتخابية وشخصية، إضافة إلى منح إعفاءات واسعة بدوافع مصلحية، ما يجعل معظم البلديات عاجزة عن الاستثمار في مشاريع تنموية أو تحسين البنية التحتية.

كما تعاني البلديات الأردنية من اعتمادها شبه الكامل على الدعم الحكومي المركزي، ما يفرض سيطرة قوية من وزارة الإدارة المحلية على قراراتها وأولوياتها التمويلية. فوفقًا لدراسات رسمية، تشكل الموارد الخارجية - والتي تشمل الحصة من ضريبة الوقود، ورسوم رخص المركبات، والمساهمات - نحو 54.1 ٪ من إجمالي الإيرادات البلدية، بينما تشكّل

الإيرادات الذاتية، كالرسوم والضرائب المحلية والإيجارات، نحو 45.9 ٪ فقط. كما يتضح أن النسبة الأكبر من إنفاق البلديات 78.7 ٪ يذهب نحو النفقات الجارية، خاصة الأجور والرواتب 55.4 ٪ ، في مقابل حصة ضئيلة للغاية للمشاريع الاستثمارية 0.3 ٪ فقط.

هذه الأرقام تعكس عمق العجز المالي المزمن الذي يعيق قدرة البلديات على الاستجابة للمهام التنموية وتحسين البنية التحتية، مما يؤدي إلى ضعف ملموس في الخدمات المقدمة للمواطنين. والسبب الجوهري وراء هذا الوضع لا يكمن فقط في التقنين القانوني للموارد، بل أيضًا في غياب الوعي الانتخابي والمعرفي لكلا طرفي العلاقة: الناخب والمُنتَخَب.

- المُنتَخَب يستغل هذا السياق غياب الرقابة الحقيقية، وسيطرة الدولة المركزية على الموارد، وضغط التوظيف الانتخابي للقيام بالممارسات المحسوبية، مثل منح إعفاءات مالية واسعة للجهات القريبة منه، بدافع الحصول على تأييد أو امتيازات انتخابية، ما يقلص الإيرادات ويكرّس الاعتماد على الدعم المركزي. في احدى السنوات وصلت نسبة الرواتب من موزانة أحدى بلديات المملكة 103%، وهذا نتيجة ما يسمى بالتوظيف الإنتخابي الذي كان شائعاً في بلدياتنا قبل أن تسحب منها هذه الصلاحية لحساب ديوان الخدمة المدنية أسوة ببقية الوزارات والمؤسسات.

هذا التجاذب بين سلوك الناخب وصلاحيات المنتخب يُغذي فجوة معرفية، حيث يغيب الوعي بأهمية الموارد المستقرة، ويُستبدل بخطابات شخصية ومحلية قصيرة الأجل، ما يجعل الإدارة المحلية غير فعّالة ذاتيًا، ويحوّل البلديات إلى أدوات لخدمة أجندات انتخابية ضيقة.

رابعاً: ضعف الرقابة الإدارية والمالية

كما تُعاني البلديات في الأردن من ضعف منظومات الرقابة الإدارية والمالية، سواء الداخلية منها أو الخارجية. فعلى المستوى الداخلي لا تمتلك معظم البلديات وحدات رقابة فعالة تمتلك الاستقلالية أو الخبرة الكافية في التدقيق المالي والإداري، مما يجعل الرقابة أقرب إلى إجراء شكلي لا أداة حقيقية لضبط الأداء. كما أن أنظمة المحاسبة والشفافية، ولا تمتلك أدوات تكنولوجية حديثة تسهّل متابعة النفقات والإيرادات.

أما على المستوى الخارجي، فرغم وجود رقابة من وزارة الإدارة المحلية، وديوان المحاسبة، ووزارة المالية، إلا أن هذه الرقابة يغلب عليها الطابع البعدي، أي التدقيق بعد وقوع المخالفة أو إغلاق الحسابات السنوية، وليس الطابع الوقائي أو المواكب. وهذا يؤدي إلى تراكم المخالفات أو سوء الاستخدام قبل اكتشافها، ويحد من قدرة المجالس المحلية على التصحيح الفوري.

كما أن الواقع يُظهر أن اغلب بلديات المملكة عانت خلال السنوات الأخيرة من مشاكل في المديونية، وتراكم العجز، وتعيينات غير مبررة، وصرف خارج الموازنة، وهو ما يُبرز غياب أدوات رقابية حازمة وفاعلة، ونشير إلى ان حصة البلديات من تقرير ديوان المحاسبة السنوي تبلغ أكثر من 70% من حجم التقرير من مجمل تقرير مخالفات الدوائر والمؤسسات العامة.

ولذلك يرى الحزب الديمقراطي الاجتماعي أن معالجة هذه الفجوة تستوجب إنشاء جهاز رقابي مستقل للإدارة المحلية، يتمتع بالولاية الرقابية الكاملة على البلديات والمجالس المحلية، ويتبع لهذا الجهاز وحدات رقابية داخل كل بلدية، تكون مستقلة إدارياً ومالياً عن المجلس البلدي، وتعمل وفق معايير مهنية واضحة في التدقيق المالي والإداري والفني.

خامساً: بناء القدرات

يُعتبر بناء القدرات المؤسسية للبلديات خطوة أساسية نحو تحسين الأداء؛ حيث تُشير الدراسات إلى أن تطوير الأداء المؤسسي في البلديات يسهم بشكل مباشر في تحسين الأداء الوظيفي للعاملين، مما يعزز من فعالية الخدمات المقدمة للمواطنين، وفي التنمية المحلية، ولتعزيز فعالية البلديات وتحسين خدماتها، يُوصى بما يلي:

- تطوير برامج تدريبية شاملة: تصميم وتنفيذ برامج تدريبية دورية تستهدف العاملين في البلديات، مع التركيز على مجالات الإدارة المالية، التخطيط العمراني، وإدارة المشاريع.
- تعزيز نظم المتابعة والتقييم: تطوير وتفعيل نظم فعّالة للمتابعة والتقييم، لضمان الشفافية والمساءلة في أداء البلديات.

- **إنشاء معهد متخصص لتأهيل البلديات**: تأسيس معهد وطني متخصص في التدريب. يكون بمثابة ذراع تدريبي وطني لتزويد البلديات بالكفاءات المطلوبة. وضمان نقل الخبرات بشكل مستدام.

من خلال تنفيذ هذه التوصيات. يمكن تعزيز قدرة البلديات على مواجهة التحديات المؤسسية وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين والتنمية. مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الحوكمة المحلية.

سادساً: المسؤوليات والصلاحيات

رغم وجود نصوص تمنح المجالس البلدية مجموعة من الصلاحيات الخدمية والتنموية. إلا أن الواقع العملي يكشف عن تداخل كبير بين صلاحيات الوزارات الخدمية التي تدير القطاعات الأساسية والبلديات.

هذا التداخل يؤدي إلى ضبابية في المسؤوليات. ويضعف المساءلة: فلا المواطن يعرف الجهة المسؤولة بدقة عن الخدمة. ولا المجلس قادر على فرض رقابة واضحة على الجهاز التنفيذي. وغالباً ما يُفرغ القانون من مضمونه العملي بفعل هيمنة المركز أو تردد الوزارات في التخلي عن بعض اختصاصاتها ومسؤولياتها.

وفي هذا السياق يرى الحزب أنه وبالتزامن مع تطوير التشريعات لا بد من وضع دليل إجرائي واضح لتوزيع المسؤوليات بين المجالس البلدية من جهة. والجهات الحكومية الخدمية من جهة أخرى. بحيث يُعالج التداخل ويُحدد بدقة صلاحيات كل مستوى. كما يدعو إلى إنشاء آليات مساءلة فعّالة بين المجلس المنتخب والجهاز التنفيذي. بحيث تكون القرارات محكومة بالشفافية وخاضعة للمساءلة الشعبية.

كما أن إعادة الإستقلالية للبلديات والتخلص من السيطرة المركزية والوصول تدريجيا إلى إعادة الخدمات كاملة لها بما فيها الصحة والتعليم والنقل والدفاع المدني سيعمل على ترشيق الجهاز الإداري المركزي. وتجنب استهلاك موازنات كبيرة دون تقديم خدمات يستحقها المواطن.

سابعا: تعدد المستويات والمرجعيات الإدارية

وبشكل متصل مع المحور السادس من هذه الورقة، يعاني النظام الإداري المحلي من تضخم في الطبقات البيروقراطية، حيث تتوزع المسؤوليات بين مجالس محافظات ومجالس بلدية، ومجلس تنفيذي، ومحافظة، ووزارات خدمية مركزية، وكلها تتداخل في الأدوار.

هذا التراكم في المستويات الإدارية يؤدي إلى بطء شديد في اتخاذ القرار، وإلى فقدان الفاعلية بسبب تشتيت المسؤوليات وتداخلها، كما أن وجود مستويات متعددة دون وضوح في خطوط السلطة والمساءلة يجعل المواطن في النهاية عاجزاً عن تحديد من يتحمل المسؤولية عن الأداء أو التقصير.

وبناء عليه فإن رؤية الحزب الديمقراطي الإجتماعي الأردني للتأسيس لإدارة محلية فاعلة تعزز المشاركة الشعبية وتحقق التنمية المحلية وإدارة الموارد بعدالة تنطلق من تمكين البلديات وتعزيز دورها بحيث يعود لها ما كانت تتمتع به من صلاحيات في كل ما يتعلق بالشان المحلي دون الحاجة إلى خلق مستويات إدارة إضافية تربك العمل وتشتت المسؤوليات وبالتالي ندعو إلى إلغاء مجالس المحافظات لعدم قيامها بممارسة اللامركزية وتكريس ممارسة تعدد الطبقات الإدارية المتراكمة؛ فاللامركزية لا تعني تشكيل اضافة جسم تراتبي جديد وإضافي على المستوى المحلي، مجلس المحافظة.

إننا في الحزب نؤكد الدعوة إلى إلغاء مجالس المحافظات كونها لا تمثل اللامركزية؛ فاللامركزية في المصطلح وفق تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) هي:- "نقل مجموعة من السلطات والمسؤوليات والموارد من الحكومة المركزية إلى السلطات المحلية، تتمتع بدرجة معينة من الاستقلالية" (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2019).

ويتم استخدام تعريفات مماثلة بشكل متكرر من قبل العديد من المنظمات الدولية الأخرى، مثل مجلس أوروبا والمفوضية الأوروبية والأمم المتحدة والبنك الدولي.

والجامع المشترك بين كل التعريفات المعتمدة للامركزية والذي يعد جوهر اللامركزية هو نقل الصلاحيات من الحكومة المركزية إلى هيئات محلية.

جوهر اللامركزية نقل الصلاحيّات

وبما أن الجوهر هو واحد بين كل التعريفات لـ اللامركزية وهو كما أشرنا نقل الصلاحيات، نجد ان أشكال تطبيق وممارسة هذا النقل متنوعة جداً بين كل دول العالم التي

تطبق شكل من اشكال اللامركزية حتى تكاد ترى أن كل بلد قد اختار شكلاً معيناً من أشكال اللامركزية بما يتناسب مع ظروفه السياسية والإقتصادية والجغرافية والسكانية والتنموية وغيرها.

وقد شُكِلَت مجالس المحافظات بهدف تعزيز المشاركة الشعبية في صناعة القرار التنموي على مستوى المحافظات ونقل عبء متابعة الخدمات الحكومية الى مجالس منتخبة على مستوى المحافظات. وتم تنظيم تشكيل مجلس المحافظة ضمن سعي الدولة لتطبيق اللامركزية. وتبلورت أدوارها في إطار قوانين اللامركزية 2015 والإدارة المحلية 2021.

وكان الهدف الرئيسي منها هو: تنسيق المشاريع على مستوى المحافظة ووضع أولويات التنمية ولتحقيق هذا الهدف العريض تم تكليفها بوظائف تتعلق بالتخطيط الإقليمي، والتنسيق بين البلديات، ووضع أولويات مشاريع إقليمية كبيرة، ورصد احتياجات المحافظات والتواصل مع الجهات المركزية لتنفيذ المشاريع الكبرى. الا ان الممارسة كشفت عن أن العلاقة التنظيمية والعملية لهذه المجالس مع البلديات والحكومة المركزية كانت ملتبسة وإشكالية، بسبب التداخل في الاختصاصات: وكثيرا ما ظهر تداخلاً بين اختصاصات مجالس المحافظات والبلديات (مثلاً في مشاريع البنية التحتية أو التخطيط الإقليمي). مما كان يؤدي إلى تضارب في اتخاذ القرار والتأخر في التنفيذ. كما عانت المجالس من مشكلة تواضع الصلاحيات ومشاكل التنسيق والتمويل حيث تحتاج مجالس المحافظات الى مصادر وآليات تمويل مستقرة للتدخل بفعالية. والبلديات تتوقع موارد تنفيذية محلية خاصة. ومن الطبيعي أن يقود غياب آليات التمويل المشتركة والواضحة الى الصراع والتنافس وُضعف التنسيق وتراجع الفعالية للطرفين.

وبما أن هذه التجربة عانت ما عانته مما ذكرنا، فإننا نرى أنه يمكن تحقيق جوهر اللامركزية المتمثل (بنقل الصلاحيات) كما وضحنا، فيمكن تحقيق ذلك من خلال تمكين البلديات.

الأقاليم التنموية بديل حقيقي عن مجالس المحافظات

وبما أن التجربة الأردنية مع مجالس المحافظات (اللامركزية) لم تحقق الغايات المرجوة منها، يقترح الحزب أن تكون البلديات هي الأداة الرئيسية لتحقيق اللامركزية، من خلال تمكينها الفعلي بالصلاحيات المالية والتنموية والتخطيطية، وربطها بمساءلة

مباشرة من الناخبين؛ فالبلدية هي الأقرب إلى المواطن، والأقدر على فهم حاجاته اليومية، والأكثر استعداداً لتحمل نتائج قراراتها أمام جمهورها المحلي.

غير أن البلديات لا يمكن أن تبقى وحدات صغيرة متفرقة تتنافس على موارد محدودة، أو تنعزل عن سياق وطني أشمل. ولهذا يقترح الحزب تأسيس أقاليم تنموية، لا على أساس جغرافي إداري بحت، بل على أساس تشابه أنماط الإنتاج والميزة النسبية، بحيث ينعكس ذلك في تعزيز التنمية الوطنية وتكاملها.

فعلى سبيل المثال، يمكن أن يشكل إقليم الأغوار التنموي إطاراً موحداً للزراعة التصديرية والصناعات الغذائية والسياحة البيئية، فيما ينهض إقليم البادية والصحراء بمشروعات الطاقة المتجددة واستغلال الصخر الزيتي والمعادن والسياحة الصحراوية. أما إقليم الشمال (جرش، عجلون، إربد) فيتميز بمقوماته الزراعية والغابية والأثرية، إلى جانب الجامعات والكفاءات التي تجعله مرشحاً ليكون مركزاً للابتكار والتعليم والسياحة البيئية. في حين يمثل إقليم الوسط (عمان، الزرقاء، مادبا، البلقاء) الثقل الصناعي والخدمي للمملكة، بما يتيح تطوير الصناعات التحويلية والخدمات اللوجستية والمالية والسياحة الدينية والثقافية. وأخيراً، يشكل إقليم الجنوب (الكرك، الطفيلة، معان، العقبة) رافعة للتجارة الدولية والسياحة العالمية، بفضل موارده التعدينية وميناء العقبة ومواقعه السياحية العالمية كالبتراء ووادي رم.

مزايا نهج الأقاليم التنموية

إن اعتماد هذا النهج في تقسيم الأقاليم التنموية يحقق جملة من الأهداف المترابطة لتعزيز التنمية الوطنية عبر استثمار الميزة النسبية لكل إقليم بشكل تكاملي، من خلال ربط الانتماء بالمصلحة الاقتصادية المشتركة، وإذابة الهويات الفرعية عبر مشاريع مشتركة تتجاوز الحدود الإدارية التقليدية، الأمر الذي يعمل على الارتقاء بسلوك الناخب الذي سيصبح أكثر وعياً بدور صوته في اختيار ممثليه المحليين بما ينعكس على مستوى الخدمات محلياً وتنموياً في الأقاليم كافة.

ثامناً: الثقافة المجتمعية

ما يزال وعي المواطنين بدور الإدارة المحلية محدوداً، إذ يُنظر إلى البلديات والمجالس باعتبارها جهات خدماتية دنيا (نظافة، إنارة، تراخيص) فقط، بينما دورها الحقيقي يجب أن يشمل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز المشاركة الشعبية. هذا الوعي الناقص ينعكس على سلوك الناخب، فيختار ممثلين بناءً على انحيازات فرعية ضيقة، لا على أساس الكفاءة والقدرة على إدارة الموارد.

هذه الثقافة المجتمعية المحدودة تتطلب النهوض بمبادرات وطنية جادة لعمل على تجذير الوعي العام لتكريس مبدأ أن يتحمل الناخب مسؤولية سلوكه الانتخابي الذي ينعكس بشكل مباشر على حصته من توزيع الموارد وتطوير الخدمات. فيتعلم الناخبون من أخطاء اختياراتهم المتكررة ويعتدل سلوكهم الانتخابي، تدريجيا، نحو المصلحة العامة بما يحقق جوهر مشروع التحديث السياسي. لذلك يدعو الحزب الى إطلاق برامج تثقيفية مجتمعية دائمة وحملات توعية وطنية لتعزيز فهم المواطنين لدور الإدارة المحلية التنموي والسياسي، وليس فقط الخدمي. ويرى أن المدرسة والأسرة والإعلام والمجتمع المدني شركاء أساسيون في تغيير الثقافة السائدة.

تاسعاً: المشاركة الشعبية

نؤكد في الحزب على أنّ الانتخاب المباشر والشامل هو السبيل الأمثل لتعزيز شرعية المجالس البلدية وتفعيل دورها الرقابي والخدمي. وعليه، فإننا نرى أنّ كافة المجالس البلدية يجب أن تُشكَّل بالانتخاب الكامل المباشر، من دون أي تعيين، بما في ذلك مجلس أمانة عمان الكبرى، الذي ظلّ على مدى عقود خاضعة لآلية التعيين أو المزج بين الانتخاب والتعيين، مما أضعف من استقلاليتها وأفقدها القدرة على تمثيل المواطنين تمثيلاً حقيقياً. إنّ ترسيخ مبدأ الانتخاب الشامل في البلديات كافة، وبخاصة العاصمة، يعزز الشفافية، ويزيد ثقة المواطنين بالمؤسسات المحلية، ويدفع نحو بناء ثقافة ديمقراطية تُحمّل الناخبين والمجالس البلدية معاً مسؤولية الإدارة التقدمية والتنمية المحلية.

كما أنّ الذريعة التي يتم تقديمها لتبرير التعيين، والمتمثلة بالحدّ من الفساد والحدّ من تراكم المديونية، لا تحاكي الواقع؛ إذ أنّ التجارب العملية أثبتت أنّ المجالس المعيّنة، لم تكن بمنأى عن مظاهر الترهل الإداري والمالي، بل إنّها عانت من مستويات عالية من المديونية والضعف في الأداء، تماماً كما هو الحال في العديد من المجالس المنتخبة. وهذا يبرهن أنّ المشكلة لا تكمن في آلية الانتخاب بحدّ ذاتها، بل في غياب منظومات رقابة فاعلة، وضعف

الشفافية والمساءلة. ومن هنا فإن الحل لا يكون بالعودة إلى التعيين، بل بتطوير منظومة الإدارة المحلية والرقابة الشعبية والمؤسسية. وفي ما يتعلق بمجلس أمانة عمان فنحن مع الانتقال التدريجي من التعيين إلى الانتخاب، بما يضمن كفاءة الأداء وحسن استثمار الموارد.

ورغم النصوص التي تؤكد على المشاركة الشعبية، إلا أن القنوات الفعلية لإشراك المواطنين في صنع القرار المحلي ما تزال محدودة أو شكلية؛ فالموازنات التشاركية نادرة، والحوارات المجتمعية حول أولويات التنمية ضعيفة، مما يقلل من شعور المواطنين بأنهم شركاء حقيقيون في صنع القرار المحلي.

وفي هذه النقطة يؤكد الحزب أن المشاركة الشعبية لا تُختزل بالتصويت فقط، بل يجب أن تمتد إلى متابعة ومساءلة المجالس. لذلك يقترح تطبيق منهجيات "الموازنة التشاركية" في البلديات، وتبني نهج الجلسات العلنية مجالس استشارية للمواطنين التي يحضرها المواطنين، وعقد جلسات استماع دورية حول المشاريع وأولويات التنمية في كل منطقة. على أن تكون هذه الآليات ضمن التشريع الملزم للمجالس المنتخبة ورؤساء البلديات.

التوصيات

إن الحزب الديمقراطي الإجتماعي الأردني وانطلاقاً من إيمانه العميق بالديمقراطية الحقيقية كرافعة أولى لمشروع التحديث السياسي والاقتصادي، وترسيخاً لقيمه الديمقراطية الاجتماعية، فإنه يؤمن بأن تطوير الإدارة المحلية يجب أن يُبنى على أساس جعلها أداة لتعميق قيم المواطنة، وترسيخ مبدأ سيادة القانون، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص للوصول إلى العدالة الاجتماعية. وبناءً عليه، نورد توصيات موقف الحزب الديمقراطي الاجتماعي لتطوير الإدارة المحلية في الأردن على النحو الآتي:

1. التمثيل الديمقراطي الكامل: يؤكد الحزب على ضرورة أن تُشكّل جميع المجالس البلدية بالانتخاب المباشر الكامل، بما في ذلك مجلس أمانة عمّان الكبرى تدريجياً، من دون أي نسبة للتعيين، وضرورة معالجة فجوة المشاركة الشعبية في إقليمي العقبة والبتراء.

   كما نوصي في هذا السياق بضرورة تحصين المجالس المنتخبة من الحل؛ فلا يصار إلى حل مجالس منتخبة تمثل المواطنين وتعيين لجان مؤقتة للبلديات. ولذلك يجب

أن يتضمن التشريع الجديد مادة تمنع حل المجالس إلا في حدود تشريعية ضيقة يتعذر معها استمرار تلك المجالس المنتخبة.

2. النظام الانتخابي: يوصي الحزب بتبني نظام انتخابي يشجع العمل البرامجي ويقلل من الانحيازات العمياء للهويات الفرعية في سلوك الناخبين، من خلال تبني فكرة القوائم في الترشح للمجالس البلدية عوضاً عن الترشح الفردي، لضمان العمل المشترك لمصلحة البلدية وعدم تشتت الموارد المتاحة لهما.
3. إلغاء مجالس المحافظات: يرى الحزب أنّ تجربة مجالس المحافظات أضافت طبقة بيروقراطية جديدة بدل أن تعزز اللامركزية، وأدت إلى تداخل الأدوار وإرباك منظومة الإدارة المحلية. لذلك، فإن إلغاءها خطوة ضرورية لإزالة الترهل وتبسيط الهيكل المؤسسي، بحيث تتكامل جهود التنمية عبر البلديات التي تمثل المستوى الأقرب للمواطن والأكثر قدرة على فهم احتياجاته.
4. إنشاء أقاليم تنموية: يقترح الحزب بديلاً عملياً لمجالس المحافظات يتمثل في تأسيس أقاليم تنموية تقوم على أساس تشابه أنماط الإنتاج والميزة النسبية، وليس على التقسيم الجغرافي البحت. فمثلاً، يشكل إقليم الأغوار محوراً للزراعة التصديرية والصناعات الغذائية، فيما تمثل البادية والصحراء مركزاً للطاقة المتجددة والصناعات التعدينية، في حين يتميز الشمال بالزراعة والغابات والسياحة البيئية، ويُعد الوسط مركزاً صناعياً وخدمياً، والجنوب رافعة للتجارة الدولية والسياحة العالمية. هذا النهج يعزز تكامل التنمية الوطنية ويذيب الانقسامات الجغرافية والجهوية.
5. تأسيس اتحاد بلديات منتخب: يوصي الحزب بتأسيس اتحاد منتخب ومستقل يتحمل المسؤوليات كاملة لتمثيل البلديات كافة، ويتألف من رؤساء البلديات الذين ينتخبون من بينهم هيئة تنفيذية تتولى تنظيم التعاون بينها بشكل مؤسسي، ولا تضطر إلى الرجوع إلى الحكومة المركزية في شؤونها اليومية والمحلية، وذلك لتعزيز الاستقرار الإداري والفني في العمل، مع تخصيص صندوق استثماري للاتحاد من الدعم الحكومي المتمثل بالموارد المالية المقررة في الموازنة العامة، لإقامة مشاريع مشتركة تعود بالنفع على البلديات مجتمعة. هذا الاتحاد يمكن أن يتطور مستقبلاً ليشرف على عمل البلديات في المملكة، بما يغني عن الحاجة لوزارة الإدارة المحلية ويجعل الحكم المحلي أكثر ديمقراطية وكفاءة.

6. تعزيز الرقابة والشفافية: يدعو الحزب إلى إنشاء جهاز رقابي مستقل خاص بالإدارة المحلية، يتمتع بالولاية الكاملة على البلديات والمجالس المحلية. ويتبع لهذا الجهاز وحدات رقابة داخلية في كل بلدية، مستقلة مالياً وإدارياً عن المجلس البلدي، تعمل وفق معايير مهنية دقيقة. كما يجب تحديث الأنظمة المحاسبية باستخدام التكنولوجيا الحديثة، تسهيل متابعة الإيرادات والنفقات وكشف الخلل مبكراً، مما يقلل الهدر ويعيد توجيه الموارد نحو التنمية.
7. إصلاح منظومة التمويل: يشدد الحزب على أنّ البلديات لا يمكن أن تكون فاعلة وهي تعتمد بشكل شبه كامل على الدعم الحكومي المركزي. لذلك، فإن تمكين البلديات من تحصيل إيراداتها الذاتية بفعالية بعيداً عن المحسوبيات والإعفاءات الانتخابية يمثل أولوية قصوى. كما يجب تقليل اعتمادها على الدعم المركزي تدريجيا، وتوجيه بعض من نفقاتها نحو مشاريع استثمارية وتنموية مستدامة، لا أن تستهلك معظم الموازنات في النفقات الجارية والرواتب كما هو الحال حالياً، وكذلك لا بد من تمكين البلديات من الحصول على نسبة من الضرائب والغرامات والرسوم التي تحصلها الحكومة المركزية داخل حدودها، إضافة إلى حصيلة الضريبة الخاصة على المحروقات المخصصة لها حاليا.
8. بناء القدرات المؤسسية: يرى الحزب أنّ ضعف الأداء البلدي يرتبط بشكل مباشر بضعف القدرات المؤسسية للبلديات. لذلك، لا بد من إطلاق برامج تدريبية متخصصة للعاملين، خصوصاً في الإدارة المالية والتخطيط العمراني وإدارة المشاريع. كما يجب تطوير نظم متابعة وتقييم فعالة لتعزيز الشفافية والمساءلة. ويقترح الحزب إنشاء معهد وطني للتأهيل البلدي يكون بمثابة الذراع التدريبي الدائم لتأهيل الكوادر وتزويد البلديات بالمهارات المطلوبة.
9. تطوير الإطار التشريعي: يؤكد الحزب أن البيئة التشريعية ما تزال عاجزة عن تمكين البلديات بشكل كامل، وأن المطلوب هو إعادة الصلاحيات الكبرى لها كما كان في قوانين 1938 و1955 حين كانت البلديات تدير جميع الشؤون المحلية. ولتحقيق ذلك، يجب مراجعة شاملة لجميع القوانين والأنظمة ذات الصلة وتوحيدها في إطار تشريعي عصري يرسخ مبدأ تلازم السلطة مع المسؤولية.
10. المشاركة الشعبية العميقة: يؤكد الحزب أن المشاركة الشعبية لا تختزل في التصويت فقط، بل يجب أن تتضمن المتابعة والمساءلة، أيضا، وذلك من خلال

التشريعات اللازمة. ويقترح الحزب اعتماد تطبيق منهجيات الموازنات التشاركية في البلديات، وعقد جلسات استماع علنية ودورية حول أولويات التنمية والمشاريع.